

فحص الموظفين في بولندا بعد الشيوعية

يمكن القول بأن إجراءات الفحص التي اتبعت في بولندا بعد زوال النظام الشيوعي بأنها كانت وسطاً بين الأسلوب الصارم الذي ساد في الجمهورية التشيكية، وبين الأسلوب الخفيف المتهاود الذي اتبع في المجر، فقد امتاز الأسلوب البولندي بأن الأفراد الذين كان يجب فحصهم كانوا يجيبون عن مجموعة من الأسئلة ثم يحاسبون بمقتضى صحة أقوالهم. على أن ذلك الأسلوب البولندي كان دائم التغير، ويجري في الوقت الحالي حصره في نطاق ضيق. ولهذا فإن الموجز الذي نقدمه هنا لا يشتمل على التعديلات الأخيرة التي أدخلت على القانون.

وقد نشأت الدعوة بعد زوال الشيوعية في بولندا إلى الشروع في حملة كبرى لفحص الموظفين، وذلك للدواعي التالية:

* كوسيلة للقضاء على الشيوعية.

* لتعزيز الأمن القومي وتجنب الابتزاز السياسي.

* لتقوية المؤسسات الديمقراطية.

وقد خضع لعملية الفحص أشخاص متعددون منهم:

* رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ.

* رؤساء المصالح الحكومية ومديرو الأقسام بالوزارات.

* القضاة وهيئات الادعاء.

* مديرو وأعضاء مجالس هيئات الإعلام الإقليمية.

* إدارات الأمن العام.

* المتوطنون الذين يوجد دليل واقعي على تعاونهم.

ويطلب من الأشخاص الذي يجري فحصهم إعداد بيان عن علاقتهم بجهاز الشرطة السرية. وهؤلاء الذين يعترفون بذلك تنشر أسماءهم في جريدة رسمية، ويمكنهم مع ذلك ترشيح أنفسهم للانتخاب. ولا يعاقب القانون إلا أولئك الذين يكذبون حول أحداث ماضيهم، وذلك بالطرد من وظائفهم وحرمانهم منها عشر سنوات.

ويتولى رئيس المحكمة العليا ترشيح المفوض الخاص بالمصلحة العامة، ونائبه، ويكونان مسؤولين عن التحقق من صحة أقوال الشخص الذي يخضع للفحص، فإذا ظهر أنه يستحق المساءلة ففي هذه الحالة يرسل الملف الخاص به إلى محكمة التطهير. كما أن من حق المحكمة نفسها أن تأمر بإجراء الفحص، ولها أن تتلقى الالتماسات من المواطنين.

وطبقاً لقانون الإجراءات الجنائية في بولندا تتألف المحكمة من ثلاثة قضاة لهم الحق في عقد جلسات علنية أو سرية. وهم يصدرن أحد القرارات التالية:

* أن البيان التحريري الذي قدمه هذا الشخص غير صحيح.

* أن البيان التحريري الذي قدمه صحيح.

* أنه لا تتوفر الأدلة للتأكد من صحة أقوال الشخص، ولهذا ينتهي النظر في الدعوى.
ويمكن استئناف قرارات المحكمة خلال 14 يوماً، وينظر هذا الاستئناف أمام ثلاثة قضاة آخرين، كما
يمكن الاستئناف أمام المحكمة العليا.

وإذا ظهرت بيانات جديدة يمكن إعادة نظر الدعوى.

وفي عام 2000 تأسس معهد "الذكرى القومية" لحفظ الأرشيفات والملفات الخاصة بأجهزة الأمن
السابقة. وينظم هذا المعهد طريق الإطلاع العام على هذه الملفات.

ومن بين البيانات التي تم فحصها، وعددها أكثر من 23000 بيان، لم يخضع إلا قليل منها للتطهير
والكشف عن الأكاذيب. ومن الصعوبات التي تتضمنها مثل هذه العملية تقرير صحة الأقوال الواردة
بالملفات، ومدى قدره المفوض العام في الحصول على الملفات، وتعذر معاقبة الشهود غير
المتعاونين، أو الذين لا يوثق في صحة شهاداتهم.